دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة النظم السياسية المعاصرة
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	أبو عامود، محمد سعد
المجلد/العدد:	مج 10, ع 39
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يوليو
الصفحات:	25 - 32
رقم MD:	340014
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الفكر السياسي، النظم السياسية، التغير السياسي، الاصلاح السياسي، الحراك الاجتماعي، المشاركة السياسية، التعددية السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/340014

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٢

أزمة النظم السياسية المعاصرة

أ.د. محمد سعد أبو عامود

أستاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر

تواجه النظم السياسية المعاصرة العديد من الإشكاليات الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية التي يشهدها الواقع المعاصر، والتي لم تستطع التوصل إلى الأساليب الملائمة للتعامل معها الأمر الذي جعل هذه الأنظمة تواجه أزمة مركبة ومعقدة متعددة الأبعاد، وما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨ ولازالت مستمرة حتى الآن إلا أحد مظاهر هذه الأزمة كما أن ما شهدته النظم الديموقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان من دعوات ومحاولات للتغيير يمثل نوعية معينة للتعامل مع هذه الأزمة.

والواقع أن النظم السياسية المعاصرة التي تشكلت بنائيا ووظيفيا وفكريا في ظل ظروف وبيئة داخلية وخارجية مختلفة عما هو قائم الآن وبالتالي فهي تواجه قضايا ومواضيع ومسائل مختلفة كميا ونوعيا عما اعتادت على التعامل معه في المراحل التاريخية السابقة، ومنها ما لا يتوافر لديها خبرات سابقة في التعامل معها، ويزيد من حدة هذه الأزمة سرعة وكثافة المتغيرات المعاصرة ولجوء بعض الأنظمة للتعامل معها بالأساليب التقليدية الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد الأزمة بدلا من إدارتها وحلها.

فعلى سبيل المثال، فإن دائرة عمل النظم السياسية المعاصرة لم تعد تقتصر على الدائرة الوطنية التي تشمل إقليم ومواطني الدولة ككل، بل صارت دائرة مركبة تشمل ما هو أدنى من الدائرة الوطنية كالدائرة المحلية وما هو أعلى كالدائرة الإقليمية والدولية العالمية أو الكونية بحيث تصير الدائرة الوطنية ما هي لا حلقة اتصال تربط بين هذه الدوائر سواء على مستوى وضع السياسات العامة أو تنفيذها وصولا لتقييمها.

كما أن البناء الاجتماعي الذي تعمل في إطاره هذه النظم قد تغير فلم يعد هذا البناء ذا ملامح واضحة أو ثابتة من حيث مكوناته وعناصره كما كان الأمر من قبل بحيث يستطيع على سبيل المثال تحديد مصالح أصحاب رؤوس الأموال والعمال وإدارة التناقض القائم بينهما بما يتوائم وتحقيق الصالح العام وهو الأمر الذي أفرز في النظم الغربية ما عرف بدولة الرفاهة وهي الدولة التي تضمن الحد الأدنى اللازم لحياة كريمة لمواطنيها، الوضع القائم الآن لم يعد بمثل هذه البساطة للعديد من الاعتبارات أهمها أن التكوينات الاجتماعية المعاصرة لم تعد تتسم بالثبات والإستمرارية كما كان الأمر من قبل بل صارت تكوينات أكثر دينامية وتغير، كما أن هناك معايير جديدة لتشكيل هذه التكوينات الاجتماعية الجديدة فلم يعد معيار تصنيف هذه التكوينات يقتصر على معيار من يملك ومن يبيع قوة عمله، بل صارت هناك معايير متعددة أبرزها معيار القدرة على التعامل مع أساليب وأدوات التكنولوجيا المعاصرة وبالتالي فهناك انقسام اجتماعي جديد يقوم على أساس أن هناك طبقة تمتلك هذه القدرات لها مصالحها وثقافتها، بل ولغتها المشتركة، وطبقة أخرى لا تمتلك مثل هذه القدرة ولها مصالحها وثقافتها ولغتها التقليدية. من ناحية أخرى فإنه

وبفعل المتغيرات المعاصرة المتسارعة تشهد المجتمعات المعاصرة معدلات سريعة للحراك الصاعد والذي يعني انتقال فئات معينة إلى مستوى أعلى من حيث الدخل والمكانة الاجتماعية وفي المقابل تشهد هذه المجتمعات حراكا هابطا يؤدي إلى المزيد من الاستبعاد والتهميش لقطاعات كبيرة من المواطنين، وفي هذا الإطار يمكن أن تواجه النظم السياسية إحتمالات ثلاثة على الأقل هي:

- أن يكون معدل الحراك الاجتماعي الصاعد أعلى من الحراك الاجتماعي الهابط.
- أن يكون معدل الحراك الاجتماعي الهابط أعلي من الحراك الاجتماعي الصاعد
- أن يكون معدلا الحراك الاجتماعي الصاعد والهابط متوازنين.

وفي كل الأحوال فإن على النظم السياسية المعاصرة أن تجد السياسات والوسائل الملائمة للتعامل مع الحراك الاجتماعي الصاعد والهابط بما يتلاءم والصالح العام وهي تتعامل في هذا الصدد مع ظاهرة تتسم بالدينامية وسرعة التغير بخلاف ما كان قائما في هذا الشأن في المراحل السابقة.

هذه بعض الأمثلة التي توضح عمق الأزمة التي تواجه النظم السياسية المعاصرة وننتقل الآن إلى عرض أهم أبعاد الأزمة التي تواجهها والذي يؤدي عدم توافر القدرة على التعامل معها إلى تفجر الأزمات، ويمكننا تقسيم هذه الأبعاد إلى مجموعات ثلاث هي مجموعة الأبعاد البنائية وهي المتعلقة بإعادة هيكلة النظم السياسية والتمثيل السياسي والتغيير السياسي، ومجموعة الأبعاد الوظيفية والتي ترتبط بالوظائف الجديدة للنظم السياسية والوظائف التي ازدادت أهميتها النسبية وتلك التي تغير محتواها والأخرى التي انخفضت أهميتها النسبية ومجموعة الأبعاد الفكرية والتي تتمثل في ضرورة تخلص النظم السياسية المعاصرة من الأطر الفكرية المغلقة والتوصل إلى أطر فكرية جديدة أكثر انفتاحا وأكثر قدرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها وفيما يلي نعرض بقدر من التفصيل لكل من هذه المجموعات الثلاث:

أولا – مجموعة الأبعاد البنائية

كما سبق وأن ذكرنا فإن دائرة عمل النظم السياسية المعاصرة لم تعد قاصرة على الدولة القومية، بل أصبح على هذه النظم أن تتعامل مع دوائر أخرى، بالإضافة إلى دائرة الدولة القومية، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة النظم السياسية بما يتوائم وهذا الواقع الجديد.

تعددت الدراسات التي عنيت بدراسة دائرة عمل النظم السياسية في ظل الواقع المعاصر فالبعض اهتم بدراسة ما يمكن أن نطلق عليه بالدائرة عبر القومية لنشاط هذه النظم، وفريق آخر أهتم بدراسة ما يمكن أن نطلق عليه بالدائرة دون القومية، وتصف جيسيكا متيوز في دراسة لها بعنوان انتقال السلطات نشرت في مجلة الشئون الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٧ عملية انتقال السلطان في الدولة إلى أعلى وإلى أسفل وعلى الجانبين، أي إلى ما فوق الدولة، وما تحت الدولة، وإلى الأطراف الفاعلة من خارج الدولة، خاصة أولئك اللاعبين الجدد الذين ضاعفوا من الولاءات والامتداد الكوني، وترجع ذلك إلى تغير في بنية المنظمات من التراتبية إلى الشبكات ومن الإلزام المركزي، إلى الإتحاد الطوعي، ومحرك هذا التحول هو ثورة تكنولوجيا المعلومات، وقدرة الاتصالات المتسعة على نحو جذري، والتي عززت من قوة الأفراد والجماعات بينما قلصت من السلطة التقليدية.

ومن ثم فالأمر بناءا على هذا التشخيص يتطلب إعادة هيكلة هذه الأبنية بحيث تتواءم مع الواقع الجديد الذي تتعامل معه، ومن ثم فالرأي عندنا أن الدولة القومية كإطار لنشاط النظم السياسية لن تختفي أو تتفكك ولكنها لن تصبح الدائرة الوحيدة لنشاط هذه النظم، وإنما أصبحت دائرة بين دوائر أخرى عديدة لهذا النشاط وهذه الدوائر هي:

أ- دائرة ما فوق الدولة الوطنية وتشمل المستوى الإقليمي والكوني.

ب- دائرة أدنى من الدولة الوطنية ونطلق عليها الدائرة المحلية وبينهما تقع دائرة الدولة الوطنية، وهي في هذا السياق أداة للربط بين الدائرتين السابقتين.

ج- إن الوضع القائم بالمفهوم المتقدم يفرض أعادة هيكلة النظم السياسية بحيث تكون قادرة على التعامل مع الواقع الجديد، فالنظم السياسية بحاجة إلى بناء مؤسسي جديد يتكون من مستوى للتعامل مع الإطار الكوني وآخر للتعامل مع الإطار الإقليمي، وثالث للتعامل مع الإطار المحلي، ورابع للربط بين هذه المستويات.

وبالتالي فثمة حاجة إلى بناء مؤسسي جديد بضم مؤسسات فوق وطنية ومؤسسات وطنية، ومؤسسات محلية، ولاشك أن هذا يتطلب ما يلي:

أ- تحديد طبيعة كل مجموعة من المؤسسات على كل من هذه المستويات من حيث أسلوب تشكيلها وأسلوب عملها والوظائف التي يتعين عليها القيام بها.

ب- تحديد علاقاتها ببعضها بعضا ووضع النظم الكفيلة بتسيير عملها.

ج- تحديد الوظائف التي يمكن أن تقوم بها على كل من هذه المستويات.

د- تحديد علاقاتها بالمواطنين، وتحديد واجبات وحقوق المواطنين تجاه هذا البناء المؤسسي الجديد.

من ناحية أخرى ففي نطاق إعادة هيكلة النظم السياسية المعاصرة بالمفهوم المتقدم تبرز إشكالية أخرى تتمثل في ضرورة التحول من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية حيث يتطلب الواقع السياسي الجديد تعددية مراكز السلطة على كافة المستويات وبحيث يكون لهذه المراكز اختصاصات أصيلة وبما لا يتعارض مع سيادة الدولة.

إن التحول المطلوب بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة نحو اللامركزية السياسية هو شرط ضروري لزيادة كفاءة وفعالية أداء النظم السياسية المعاصرة أياً كان نوع هذه النظم حيث إن الدور المركزي للسلطة السياسية في المجتمع لابد وأن يتغير من السيطرة والتحكم استنادا إلى المفهوم الكلاسيكي للسيادة إلى دور السعي للوصول إلى نقطة توازن ملائمة تتحقق عندها أقصى مصالح ممكنة للقوى السياسية المختلفة في المجتمع، وبحيث تقتنع هذه القوى بأن ما يتحقق لها عند هذه النقطة لا يمكن أن يتحقق لها في حالة إستمرار الصراع والتنافس، وعندئذ يتحقق ما أشار إليه عالم السياسة الأمريكي أبتر من أن السياسة يمكن النظر إليها بوصفها الأمر الذي يحافظ على التوازن السياسي والاستقرار وقابلية النظام السياسي للحياة.

وفي نطاق مجموعة الأبعاد البنائية تبرز إشكالية التمثيل السياسي والتي تدور حول كيفية الوصول إلى الأسلوب الملائم الذي يتيح تمثيل كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك القوى الجديدة في المجتمع في نطاق النظام السياسي، وبحيث تمارس نشاطها في إطار هذا النظام، خاصة وأن الأسلوب الكلاسيكي للتمثيل السياسي لم يعد كافيا للقيام بهذه المهمة في ظل الواقع السياسي الجديد. والجدير بالذكر وكما يقول روبرت داهل إن مفهوم

التمثيل السياسي وأساليبه الحالية قد ارتبطت بتطور الدولة القومية، ومن ثم يصبح من الضروري في ظل التطـــورات الجديدة للدولة القومية أن يتطور هذا المفهوم وآلياته بما يتواءم والمستجدات الجديدة.

والواقع أن الحاجة قد أصبحت ملحة بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة كافة لخلق قنوات جديـــدة للتمثيـــل السياسي تتواءم مع المستجدات التي تواجه هذه النظم ولا توجد وصفة جاهزة في هذا المجال، وإنما يكون لكل نظـــام سياسي أن يكتشف من خلال دراسة واقع الحياة السياسية الذي يتعامل معه متطلبات التمثيل السياسي لهذا الواقع.

وتبقى في إطار هذه المجموعة من الأبعاد البنائية، البعد المتعلق بالتغيير السياسي فكل النظم السياسية تتعـــرض للتغيير، ويذكر عالم السياسة الأمريكي روبرت داهل أنه على مدى التاريخ السياسي لا يوجد نظام سياسي لم يتغير ويشير إلى صعوبة التنبؤ بالتغير السياسي، ومن ثم فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تصبح السمة المميـــزة للحيـــاة السياسية خاصة في هذا العصر الذي يتسم بسرعة التغير.

ويحدد عالم السياسة الموند مصادر التغير السياسي فيشير إلى أنها تنبع من النظام السياسي نفسه والتغيرات التي تلحق بالنخبة السياسية، ومن الجماعات المحلية في البيئة الاجتماعية، ثم من النظم السياسية في البيئة الدولية وعادة مـــا تتفاعل العوامل النابعة من هذه المصادر مع بعضها البعض، فضغوط النخبة قد تؤثر على قدرات النظـــام السياســـي ويمكن أن تمتد إلى المجتمع والنظام الدولي.

ولاشك في أن النظم السياسية المعاصرة تواجه العديد من العوامل الدافعة نحو التغيير ومن ثم فإن عملية التغيير السياسي في الواقع المعاصر تتبلور في كيفية الوصول إلى نقط التوازن الملائمة بين الحاجة الملحـــة للتغـــيير السياســـي المستمر بفعل المتغيرات التي تتعرض لها النظم السياسية، والحاجة إلى درجة ملائمة من الاستقرار السياسي التي تكفل انتظام سير العمل السياسي.

هذه هي أهم عناصر الأزمة البنائية أو الهيكلية التي تواجه النظم السياسية المعاصرة وهي العناصر التي تؤدي إلى تفجر العديد من الأزمات الفرعية فالفشل في إعادة هيكلة مؤسسات النظام السياسي بما يتلائم والمتغيرات الجديـــدة يؤدي إلى عدم قدرة النظام ككل على التعامل مع ما تفرزه هذه المتغيرات من قضايا ومشكلات بالكفاءة والفعاليـــة المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى توالد بؤر للأزمات في بنية النظام تكون قابلة للانفجار في اللحظة التي تتـــوافر فيهـــا العوامل المفجرة للأزمة، ويرتبط بهذا التمثيل والتغيير السياسي بعد التوصل إلى الآليات المناســـبة لتحقيـــق التمثيـــل السياسي الملاءم لواقع القوى السياسية في المجتمع يؤدي إلى تكوين بؤرة أزموية قابلة للانفجار وفي ذات السياق فإن الفشل في التوصل إلى الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التغيير السياسي في الوقت المناسب تتولد عنه بؤرة أزمـــة قابلـــة للانفجار.

ثانياً: مجموعة الأبعاد الوظيفية

وتتمثل في ازدياد الأهمية النسبية لبعض وظائف النظم السياسية واتساع دائرة بعض الوظائف، وتغير محتـــوى وظائف أخرى وضرورة تغيير أسلوب أداء بعض الوظائف حيث أن الأداء التقليدي لم يعد ملائمـــا لواقـــع الحيـــاة السياسية المعاصرة، هذا بالإضافة إلى ظهور مجالات جديدة لوظائف النظم السياسية.

ويكفي أن نشير إلى نماذج لبعض وظائف النظم السياسية للتعرف على طبيعة ما تواجهه النظم السياسية من إشكاليات في هذا المجال.

من وظائف النظم السياسية الوظيفة الاتصالية وهي تدور حول توفير قنوات الاتصال التي تربط بين مكونات النظام السياسي، وتوفير المعلومات اللازمة لصنع واتخاذ القرارات السياسية، وكذلك التعرف على ردود أفعال الموطنين تجاه هذه القرارات وعادة ما تقوم بهذه الوظيفة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية.

هذه الوظيفة كانت من الوظائف الفنية المرتبطة بعمل النظام السياسي إلا أنها في الواقع المعاصر ازدادت أهميتها النسبية بصورة واضحة فلم تعد قاصرة على دائرة الدولة القومية، بل أصبح لها دور هام في المجال الخارجي حيث تتطلب ظروف هذا العصر، خلق قنوات اتصال ساخنة ومستمرة مع مراكز التأثير الخارجية حيث أن وجود هذه القنوات يسهل مهمة النظم السياسية في التعامل مع الآثار الناتجة عن القرارات التي تتخذ عبر مراكز التأثير الخارجية، كما تتيح لها إمكانية التأثير في بعض هذه القرارات، من ناحية أخرى، ازداد مجال عمل الوظيفة الاتصالية حيث أنها الأداة الرئيسية لما يطلق عليه التسويق السياسي، حيث يتم من خلال هذه الوظيفة الترويج لبعض السياسات والقرارات التي تتخذها النظم السياسية، بل وكذلك الترويج لبعض الرؤى والأفكار، كما تتيح للنظم السياسية،في ظل الإمكانات المتطورة لوسائل الإعلام والاتصال ونظم المعلومات أن تعرض لعناصر ثقافتها وحضارتها، وخلق رأي عام خارجي مساند لقضاياها.

من ناحية أخرى فإن الواقع السياسي المعاصر يعطي لأساليب التعامل النفسي أهمية خاصة، وهو ما يزيد من أهمية الوظيفة الاتصالية بوصفها تقوم في جوهرها على التعامل النفسي، إن تهيئة البيئة الداخلية على سبيل المثال لقرار معين، يمثل خطوة هامة لتحقيق هذا القرار للأهداف التي اتخذ من أجلها ونفس الشيء يمكن تطبيقه على البيئة الخارجية.

ومن الوظائف الأخرى التي ازدادت أهميتها النسبية الوظيفة التطويرية والتي تتمثل في قيام النظام السياسي بتوفير الآليات التي تسمح له بتطوير نفسه باستمرار، من حيث بنائه المؤسسي وأساليبه وأدواته في العمل بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة في المجتمع، وبما يؤدي إلى زيادة قدرته على استيعاب القوى السياسية الجديدة في نطاق النظام السياسي وهو ما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي، والآليات الرئيسية لهذه الوظيفة هي الانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح وجماعات الضغط.

وفي إطار الواقع الجديد تزداد أهمية آلية قياس اتجاهات الرأي العام داخليا وخارجياً، حيث إن هذه القياسات تساعد على اكتشاف الجديد باستمرار، وتتيح للنظام السياسي الفرصة لتحديد مجال ونطاق التطوير المطلوب والبحث عن وسائل تحقيقه.

ومن الوظائف التي اتسعت دائرتها وظيفة تجميع المصالح حيث إن الأمر لم يعد قاصرا على المستوى القومي وإنما أصبح يمتد إلى المستوى الخارجي والمستوى المحلي، حيث تزداد درجة تداخل المصالح وتشابكها ولقد كانت هذه الوظيفة تضطلع بها أساسا الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ويضاف إليها اليوم الجمعيات الأهلية غير الحكومية، إلا أنه نظرا لازدياد درجة تعقد هذه الوظيفة فإن النظم السياسية المعاصرة بحاجة إلى إيجاد مؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، لأن اكتشاف التشابكات في المصالح في الواقع السياسي المعاصر ليس أمرا سهلا، حيث نجد

قطاعات من أصحاب المصالح تستند إلى عناصر قوة خارجية بحكم ارتباط مصالحها من الخارج ، كما أن تقدير الأهمية النسبية لمصلحة معينة يختلف من مجتمع محلي إلى مجتمع آخر لهذه الأسباب فإن هذه الوظيفة لم تعد كما كان الوضع في المرحلة التاريخية السابقة قاصرة على المستوى القومي.

ومن الوظائف التي تحتاج إلى تغيير أسلوب أدائها الوظيفة التنفيذية التي تتلخص في نقل السياسات والقرارات إلى الواقع المادي وإلى حيز التنفيذ، هذه الوظيفة كانت تعتمد في أدائها على القوة القهرية استنادا إلى أن النظام السياسي يحتكر الحق الشرعي في استخدام القوة والعنف لتنفيذ سياساته وقراراته إذا تطلب الأمر ذلك إتباع هذا الأسلوب لم يعد هو الأسلوب الملائم لواقع الحياة السياسية المعاصر إذ أن الأمر يتطلب المشاركة الشعبية في تنفيذ السياسات والقرارات، ومن ثم فمن خلال الحوار يمكن تحديد الوسائل الملاءمة لتنفيذ السياسات والقرارات بل إن المشاركة الشعبية في هذا المجال قد تؤدي إلى اكتشاف وسائل وأساليب أكثر فعالية وأقل تكلفة كذلك يمكن الاستفادة بما تتيحه تكنولوجيا المعلومات من وسائل وأساليب جديدة أكثر فاعلية وأقل تكلفة في تنفيذ بعض السياسات والقرارات، وقد أثبتت بعض التجارب العملية في بعض الدول نجاح الأساليب المستمدة من تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ بعض السياسات في مجال التعليم والصحة وتحصيل الضرائب.

ومن الوظائف التي اتسع مجالها الوظيفة التشريعية، حيث إن نطاق التشريع قد اتسع ليشمل مجالات جديدة ذات خصائص فنية معقدة وذات أبعاد متعددة، كذلك أصبحت عملية التشريع لا تخضع فقط للمؤثرات الداخلية وإنما أصبح للمؤثرات الخارجية تأثير لا يمكن تجاهله في مجالات التشريع الجديدة، كالبيئة والتجارة الالكترونية ومنع الاحتكار وحماية المستهلك، وحماية الملكية الفكرية، ومكافحة غسل الأموال والإرهاب والفساد وكافة أشكال الجريمة المنظمة، وكلها مجالات ذات طبيعة فنية معقدة تتطلب توافر قدرات ومهارات وخبرات خاصة لمن يقوم بوضع التشريعات الخاصة بها.

ومن أمثلة التأثير الخارجي على عملية التشريع ما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب، حيث أن أي تشريع في هذا المجال لابد وأن يأخذ في الاعتبار على سبيل المثال القواعد المنظمة لحركة التجارة العالمية وأسعار الضريبة في الدول المنافسة من ناحية أخرى ازدادت الأهمية النسبية للوظيفة التشريعية باعتبارها إحدى الوظائف الهامة في مجال وضع أسس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع في ظل نظام اقتصاد السوق وصار الحديث اليوم في أدبيات النظم السياسية يدور حول جودة المنتج التشريعي وتحديد مواصفات الجودة لهذا المنتج بوصفه عاملا مؤثرا في حركة الاستثمار وتدفق الاستثمارات من الخارج وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وتأتي الوظيفة القضائية لتبرز كذلك بوصفها عاملا محددا لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني فوجود نظام قضائي حر منضبط لا يخضع للمؤثرات والضغوط السياسية، ولديه القدرة على الفصل السريع في المنازعات وسرعة تنفيذ الأحكام يعد من العوامل الجاذبة للاستثمارات وانتظام المعاملات، كذلك فإن القضاء قد أصبح يقوم بالفصل في منازعات ذات طبيعة فنية معقدة الأمر الذي يتطلب زيادة مهارات الهيئات القضائية وتوفير الخبرات اللازمة لها للتعامل مع مثل هذا النوع من القضايا، خاصة في ظل الاتجاه إلى الاتفاق على عرض المنازعات على ما يعرف بمحاكم التحكيم، وهي محاكم ذات طبيعة خاصة تختلف عن المحاكم العادية. ومن الوظائف التي تغير محتواها الوظيفة التوزيعية والتي تقوم علي أساس تحقيق التوازن بين المطالب والحاجات والموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات

والمطالب من خلال قيام النظام السياسي بوضع الآليات اللازمة لترتيب الأولويات وتوزيع الموارد، فالوظيفة التوزيعية كانت تركز على الجوانب المادية أساسا، أما محتوى هذه الوظيفة في الواقع المعاصر، فهو يمتد إلى الجوانب المعنوية كالحاجة إلى المعلومات وإلى اكتساب المعرفة وتنمية المهارات، فإن كان الهدف الرئيسي للوظيفة التوزيعية هو تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن تحقيق هذا الهدف لابد وأن يراعي التغيير الذي طرأ على مفهوم العدالة الاجتماعية في الواقع المعاصر.

هذه نماذج لبعض الإشكاليات التي تواجه النظم السياسية على المستوى الوظيفي، ولاشك أنها تتطلب إجراء العديد من التغييرات على هذا المستوى، بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة ولكن جوهر هذه الإشكاليات يتمثل في أن التغييرات المطلوبة لابد وأن تكون تغييرات سريعة وهو ما يصطدم عادة بقيود ناتجة عن الخبرات السابقة في مجال أداء هذه الوظائف، حيث إن الاعتماد على القيام بوظيفة ما بطريقة معينة وبمفهوم معين على مدى زمن طويل يتولد عنه مقاومة شديدة للتغيير الذي يتطلب فكرا جديدا وفهما جديدا وابتكارا ومهارات جديدة.

ومن خلال العرض المتقدم يمكننا القول بأن الأبعاد الوظيفية لأزمة النظم السياسية المعاصرة من أخطر أبعاد هذه الأزمة لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالواقع الذي تتعامل معه هذه النظم، وبالتالي فالخلل الذي يمكن أن يحدث نتيجة عدم القدرة على أداء هذه الوظائف بما يتلاءم والظروف الموضوعية للواقع القائم الذي تتعامل معه قد يؤدي إلى تفجر مفاجئ لازمات محدودة أو واسعة النطاق فعدم الوصول إلى المستوى الملائم في أداء الوظائف السياسية يكون بحد ذاته العامل المفجر لبؤر من الأزمات الكامنة في النظام السياسي.

ثالثاً مجموعة الأبعاد الفكرية:

وهذه المجموعة هي من أصعب ما يواجه النظم السياسية المعاصرة، فالمعروف أن معدل التغيير في الواقع المادي الملموس يفوق معدل التغيير في الجانب المعنوي، فالطبيعة البشرية تحتاج إلى المزيد من الوقت لتفهم التغير الذي يحدث وتمثله وإضفاء المعنى عليه، وهذه المسألة تزداد تعقيدا في عصر تفوق فيه معدلات التغييرات ومداها وطبيعتها قدرة البشر على استيعابها وتمثلها، والأمر لا يختلف في هذا الشأن بالنسبة للنظم السياسية التي تحركها قوى بشرية وتستهدف تحقيق أهداف بشرية في مجتمع بشري.

ومن ثم فالأبعاد الفكرية تتمثل في مدى قدرة النظم السياسية على إدراك التغييرات التي تحدث ومداها وطبيعتها، وفي توافر القدرة لدى القائمين على هذه النظم على الإيمان بضرورة التغيير والاقتناع بأنه هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التوازن والاستقرار للنظام السياسي، إلا أن عملية التغيير تصطدم عادة بقوة مقاومة لحركة التغيير ليس استنادا إلى معيار المصالح التي قد تدار نتيجة لذلك فحسب وإنما استنادا إلى رؤى فكرية تشكلت على مدى مرحلة زمنية سابقة، مليئة بالخبرات والعادات والتقاليد الأمر الذي يجعل من الصعب التخلص منها بسهولة، كذلك فإن درجة المخاطرة في عملية التغيير تبدو بالنسبة للقائمين على النظم السياسية مرتفعة للغاية، حيث إنها ربما تقودهم إلى ما لا يعرفون، ويزداد الإحساس بذلك في ظل واقع سريع التغير، ومن ناحية أخرى فثمة قضايا جديدة ووسائل جديدة لا يستطيع الكثيرون من القائمين على النظم السياسية إدراكها بحكم تشكل أساليب إدراكهم في ظروف مختلفة، لذلك يمثل الجانب الفكري أخطر الإشكاليات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة في تعاملها مع ظواهر

العولمة، وفي هذا المجال تبرز الأيديولوجيات السياسية ذات الأنساق الفكرية المغلقة والتي شكلت فكر وثقافة الكثيرين من الساسة الذين اكتسبوا خبراتهم السياسية في إطارها لتعد من أهم الإشكاليات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة في التعامل مع ظواهر هذا العصر.

من خلال ما تقدم يتضح لنا حقيقة الأزمة التي تواجه النظم السياسية المعاصرة فهي أزمة مركبة متعددة الأبعاد في إطار واقع يتسم بسرعة التغيرات وكثافتها، وفي ظل تشكل منظومة اجتماعية جديدة سريعة التغير والتحول، وثقافة تقوم على الانفتاح بحثا عن معنى لما يحدث على أرض الواقع في إطار من الشك وعدم اليقين، كيف تتعامل النظم السياسية مع هذه الأزمة، كيف تديرها وتحل، إشكالياتها ... سؤال سيكون محلا لمقال آخر.